E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1996/L.81
18 April 1996
ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٧ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

كولومبيا، الدانمرك، اسبانيا*، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، نيكاراغوا، النرويج*، بيرو، فنزويلا: مشروع قرار

١٩٩٦/... تقديم المساعدة الى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن على حكومات جميع الدول الأعضاء واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حتى في ظل الظروف الاستثنائية،

وإذ تشير الى قرارها ١٩٩٥/٥١ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تضع في اعتبارها قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ١٩٩٥/٧ المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥،

---

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد نظرت في تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/1996/38) وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/1996/4)،

وقد نظرت أيضاً في تقرير الخبيرة المستقلة السيدة مونيكا بنتو (E/CN.4/1996/15)، ودرست الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه،

وقد وضعت في اعتبارها أيضاً التقارير الأربعة التي قدمتها الى الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بالاصلاحات القانونية والمؤسسية التي أجرتها الحكومة السابقة، فضلاً عن تلك التدابير التي اعتمدتها الحكومة الجديدة، مثل فصل بعض كبار الضباط العسكريين وعدد كبير من أفراد قوات الأمن، بغية مكافحة حالات الإفلات من العقاب وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في غواتيمالا،

وإذ يساورها القلق مع ذلك لأنه على الرغم من تلك الاصلاحات، ما زالت هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحدث في غواتيمالا وتُعزى بصفة رئيسية الى أفراد في القوات المسلحة وقوات الأمن والى ما يسمى باللجان التطوعية للدفاع المدني عن النفس، دون الادعاء بأن تلك الانتهاكات هي نتيجة لسياسة قائمة تنتهجها الحكومة الحالية لانتهاك حقوق الإنسان بصورة منتظمة،

وإذ يساورها القلق أيضاً لاستمرار حالات الإفلات من العقاب ولعدم إحراز تقدم كافٍ في التحقيقات و/أو الإجراءات القضائية في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان،

وإذ تأسف لانتهاكات حقوق الإنسان وأحوال التهميش والتمييز المزمنة التي يعاني منها السكان الأصليون في غواتيمالا،

وإذ تأسف أيضاً لأن عملية عودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين قد واجهت مشاكل خطيرة، ولا سيما المجازر التي وقعت في منطقة "أورورا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر" وفي زامان بليديا شيسيك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والتي تشكل أكبر انتهاك لحقوق الإنسان للعائدين في غواتيمالا، مع الاعتراف بالتدابير التي اتخذتها حكومة غواتيمالا والتي أسفرت عن تقديم الجنود المتورطين للمحاكمة أمام القاضي المدني المختص، وفصل قائد المفرزة المحلية، واستقالة وزير الدفاع،

وإذ ترى أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لا تزال لها آثار خطيرة على الغالبية العظمى من السكان، ولا سيما على الشعوب الأصلية وعلى أضعف قطاعات المجتمع الغواتيمالي،

وإذ تحيط علماً مع عظيم الارتياح بالاتفاق التاريخي بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين الذي تم التوقيع عليه في مدينة المكسيك في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي،

وإذ تنوه مع الارتياح بالقرار الذي اتخذته الحكومة السابقة لغواتيمالا بتعليق العمل بالخدمة العسكرية الإلزامية وبإصدار أوامر بتسريح أفراد القوات شبه العسكرية،

وإذ تسلم بأهمية الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والتي اشتملت لأول مرة منذ عام ١٩٥٠ على مشاركة القطاعات التي كانت مستبعدة بصورة تقليدية عن الحياة السياسية للبلد، مما أدى الى قيام حكومة جديدة اعتباراً من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتشكيل كونغرس وإنشاء حكومات محلية جديدة أوسع تمثيلاً لمصالح الشعب،

وإذ يشجعها قيام الحكومة الجديدة لغوايتمالا بإيلاء اهتمام فوري مختلف المشاكل المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وبحالات الإفلات من العقاب، وكذلك لمواصلة عملية التفاوض سعياً الى تحقيق سلام وطيد ودائم،

وإذ يشجعها أيضاً أن حكومة غواتيمالا والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد استأنفتا عملية التفاوض، بغية حل المسائل الموضوعية المتبقية في أسرع وقت ممكن من أجل تتويج العملية بالتوقيع على اتفاق لتحقيق سلام وطيد ودائم خلال السنة الحالية،

وإذ يشجعها كذلك الإعلان الصادر عن القيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بأنه سيعلق بصفة مؤقتة العمليات العسكرية الهجومية، والهجمات على حاميات ومفرزات الجيش والمنشآت العسكرية ونشر القوات على الطرق والإعلان المقابل الذي صدر عن حكومة غواتيمالا في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦ والذي أصدرت الحكومة بموجبه تعليمات الى الجيش الغواتيمالي بوقف عملياته الخاصة بمكافحة التمرد وعدم القيام إلا بتلك الأنشطة المحددة بموجب ولايته الدستورية،

وإذ تعترف بأهمية الدور الذي يضطلع به ممثل الأمين العام بصفته رئيس جلسات هذه المفاوضات، ومشاركة مجموعة البلدان الصديقة المؤلفة من اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن المساهمات القيمة المقدمة من جمعية المجتمع المدني وفقاً للشروط المحددة في الاتفاق الإطاري،

وإذ تعترف أيضاً بالدور الايجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لصالح عملية السلام والتي تؤدي عملها المتمثل في التحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الوفاء بالالتزامات المحددة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا،

وإذ ترى أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يواصل النظر في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وتزويد الحكومة والمنظمات غير الحكومية بالخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن

تزويدهما بالمساعدة المالية والتقنية بغية تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ودعم جهود حكومة وشعب غواتيمالا لهذه الغاية،

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير الخبيرة المستقلة وبالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (E/CN.4/1996/5)؛

٢- تعرب عن امتنانها لحكومة غواتيمالا للتسهيلات التي قدمتها للخبيرة المستقلة وتعاونها معها في تنفيذ ولايتها؛

٣- تحيط علماً بالتقارير التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا حول الإجراءات التي اتخذتها البعثة في غواتيمالا منذ أن بدأت عملها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وتشكر حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على تعاونهما مع تلك البعثة لمساعدتها في أداء وظائفها؛

٤- تعترف بالجهود التي بذلتها حكومة غواتيمالا وتشجعها على تطبيق التدابير العاجلة الضرورية لتدعيم المؤسسات الديمقراطية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، آخذة في الاعتبار توصيات الخبيرة المستقلة ومساهمات بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا؛

٥- تأسف لأنه على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما انتهاكات الحق في الحياة والتهديدات وأعمال الترويع الموجهة ضد السلامة البدنية للأفراد، والتي تُعزى بصفة رئيسية الى أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن والى ما يسمى باللجان الطوعية للدفاع المدني عن النفس؛

٦- تحث كلا الطرفين، أي حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على احترام قواعد القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق في النزاع المسلح الداخلي وعلى الامتناع عن أي أنشطة قد تعرّض للخطر حقوق الغواتيماليين، ولا سيما الأشخاص الذين يحميهم القانون الإنساني الدولي بصفة خاصة، والتي قد تؤثر على السكان المدنيين في أمنهم المادي وممتلكاتهم؛

٧- تحث حكومة غواتيمالا على الاستمرار في اعتماد وتطبيق التدابير القانونية والسياسية الضرورية لتدعيم استقلال السلطة القضائية واحترام أعضائها وأحكامها، فضلاً عن التمتع الكامل بسيادة القانون؛

٨- تحث أيضاً حكومة غواتيمالا على تكثيف التحقيقات التي تمكّن من تحديد هوية جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة، وعلى توفير التعويضات في إطار قانوني لضحايا هذه الانتهاكات، وعلى تمكين النظام القضائي من العمل مع توفير الحماية الواجبة للقضاة والمحققين والشهود وأقرباء الضحايا، وعلى تسهيل أنشطة المنظمات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، سواء كانت منظمات رسمية أو غير حكومية؛

٩- تطلب إلى حكومة غواتيمالا القيام، آخذة في اعتبارها توصيات الخبيرة المستقلة، بتعزيز جميع الاصلاحات التشريعية ذات الصلة بالمحاكم العسكرية بحيث تُستبعد من نطاق اختصاصها حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل أفراد القوات المسلحة الغواتيمالية؛

١٠- تحيط علماً مع الارتياح بالإجراءات الأولية التي اتخذتها حكومة غواتيمالا والتي ترمي الى ضمان قيام كافة السلطات، بما فيها القوات المسلحة وقوات الأمن، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً، وتشجع الحكومة على مواصلة تعزيز السلطات المدنية من أجل ضمان احترام تلك القرارات.

١١- تحث كذلك حكومة غواتيمالا على أن تواصل، في إطار سياستها العامة في مجال حقوق الإنسان، تطبيق توصيات الخبيرة المستقلة لا سيما تلك المتعلقة منها بنظام للشرطة يُساءل أمام السلطات المدنية، وتحيط علماً بالإعلان الصادر عن وزير الدفاع باحترام حق اللجان التطوعية للدفاع المدني عن النفس في أن تحل نفسها، بغية إزالة الطابع العسكري للمجتمع والمساهمة في إشاعة أمن السكان في المناطق الريفية في إطار اتفاقات السلم؛

١٢- تحيط علماً بأن حالات العنف والإفلات من العقاب لا تزال قائمة رغم الاصلاحات القانونية والمؤسسية التي أدخلتها الحكومة السابقة لغواتيمالا في نظام إقامة العدل من أجل وضع حد لهذه الحالات، وتشجع الحكومة على إيلاء اهتمام خاص للقواعد القضائية ولمضمون الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق الشعوب الأصلية، من أجل ضمان حقوق وحريات جميع الغواتيماليين، ولا سيما حقوق وحريات الأفراد المنتمين إلى الشعوب الأصلية وأضعف قطاعات المجتمع، وتحيط علماً كذلك بالجهود والتدابير الأولية المتخذة من قِبَل الحكومة الجديدة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

١٣- تعرب عن اقتناعها بأن احتلال السلطة المدنية مكان الصدارة في عملية اتخاذ القرارات الوطنية هو شرط لا بد منه لتدعيم سيادة القانون والإعمال الكامل لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تدعو الحكومة لأن تأخذ في الاعتبار توصيات الخبيرة المستقلة لهذه الغاية وتطلب منها الاستمرار في مساهماتها في اتجاه توسيع نطاق المشاركة السياسية ليشمل كافة المجموعات السياسية وجميع المواطنين؛

١٤- تعترف بالعمل الايجابي الذي يقوم به المدعي العام لحقوق الإنسان دفاعاً عن حقوق الإنسان، وتحث الحكومة على أن تقدم له الدعم وأن تضمن الشروط اللازمة لتعزيز أنشطته عن طريق جملة أمور منها اعتماد التدابير التشريعية التي تمكنه من الإسهام في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛

١٥- تحث حكومة غواتيمالا على اعتماد تدابير ملموسة لمكافحة الفقر المدقع تتيح للسكان الوصول الى مستويات معيشية أفضل مع إيلاء الأولوية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعو حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الى العمل، في إطار التفاوض حول الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والحالة الزراعية، مع مراعاة الاتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين، على التوصل الى حل عادل لمطالب الشعب الغواتيمالي بصورة عامة ومجتمعات السكان الأصليين بصورة خاصة، حسبما هو معبَّر عنه من خلال المقترحات المناسبة لجمعية المجتمع المدني وسائر قطاعات السكان؛

١٦- تحيط علماً باستمرار عملية عودة اللاجئين الى الوطن، وتحث السلطات المختصة على ضمان استمرار هذه العملية مع إيلاء الاعتبار الكامل لرفاهية وكرامة جميع الأشخاص المتأثرين، وتوفير التسهيلات الضرورية لإعادة توطينهم على نحو سريع، وتحث الأطراف المعنية على التقيُّد تقيُّداً صارماً بالاتفاقات التي تم التوصل اليها حول هذا الموضوع منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛

١٧- تحث حكومة غواتيمالا على أن تستمر في تقديم المساعدة الى السكان المدنيين المشردين بسبب النزاع الداخلي المسلح، وتسهيل إعادة توطينهم على أساس توصية اللجنة التقنية المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بإعادة توطين الجماعات التي شردها النزاع المسلح؛

١٨- تهنئ حكومة وكونغرس غواتيمالا على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، وتدعو الحكومة الى النظر في التصديق في أقرب وقت ممكن على سائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تدخل طرفاً فيها بعد؛

١٩- تطلب الى كونغرس الجمهورية أن يُقر في أقرب وقت ممكن القانون المنظِّم للخدمة العسكرية الالزامية غير التمييزية، آخذاً في اعتباره في جملة أمور المقترحات المتعلقة بالخدمة المدنية الطوعية؛

٢٠- تعرب عن ارتياحها لإجراء عملية انتخابات الرئيس، ونائب الرئيس، والكونغرس، ومجلس نواب أمريكا الوسطى، وحكومات البلديات، والتي أمكن أن تشارك فيها القطاعات التي كانت مستبعدة بصورة تقليدية، ولقيام الحكومة المدنية الجديدة التي يرأسها السيد الفارو أرزو، ولتشكيل الكونغرس وبدء أنشطة حكومات محلية أوسع تمثيلاً لمصالح الشعب؛

٢١- تعرب عن ارتياحها أيضاً للتوقيع على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وللدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد، واستئناف المفاوضات بين الحكومة الجديدة لغواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي؛

٢٢- تعرب عن ارتياحها لحكومة غواتيمالا وللاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لما وفراه من قوة دافعة للمفاوضات التي ترمي الى التوصل الى اتفاقات بشأن البنود المعلقة من جدول الأعمال، مع ما يقابلها من آلية للتحقق، وتعرب عن ثقتها بأن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي سيواصل تعليق عملياته العسكرية الهجومية وأن الجيش سيستمر في تعليق عمليات مكافحة التمرد ولا يضطلع إلا بتلك الأنشطة المحددة بموجب ولايته الدستورية، وذلك من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن الى التوقيع على اتفاق سلام وطيد ودائم؛

٢٣- تثني على عمل ممثل الأمين العام بصفته رئيساً للجلسات وعلى جهود مجموعة البلدان الصديقة لتعزيز عملية السلام في غواتيمالا وعلى المساهمات القيمة التي تقدمها جمعية المجتمع المدني؛

٢٤- ترجو من الأمين العام القيام، في حدود الموارد الإجمالية القائمة، بزيادة الخدمات الاستشارية المقدمة لحكومة غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان، ووضع برامج محددة مع المنظمات غير الحكومية؛

٢٥- ترجو من الأمين العام أيضا تمديد ولاية الخبيرة المستقلة بحيث يمكنها مواصلة دراسة حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، آخذة في اعتبارها عمل بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، و تقديم المساعدة للحكومة في ميدان حقوق الإنسان، وتقديم تقرير الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين يتضمن، في جملة بنود أخرى، تقييماً للتدابير التي تعتمدها الحكومة وفقاً للتوصيات المقدمة اليها؛

٢٦- تقرر أن تنظر في دورتها الثالثة والخمسين في تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا في مسألة تقديم المساعدة لغواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان.

- - - - -